



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: فاعلية الاليات الضريبية في توطين الاستثمار/دراسة مقارنة

اسم الكاتب: زياد مطلب مخلف

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/842>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 02:15 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





فاعلية الآليات الضريبية في توطين الاستثمار/دراسة مقارنة

The effectiveness of tax mechanisms in localizing
investment / a comparative study

الباحث زياد مطلب مخلف/ كلية القانون والعلوم السياسية

Researcher Ziyad. M. Mukhlif / College of Law and
Political Science

ziadmtlb115@gmail.com

أ.م معتز علي صبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Professor Mutz. A. Sabbar / College of Law
and Political Science

mutz782008@yahoo.com

المستخلص

لا شك ان للمعاملة الضريبية اثراً في الاستثمار، يتمثل في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في الدول المضيفة في حال ثبات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والامنية ، او تنفيتها من اللجوء إلى الاستثمار في هذه الدول في حال انعدام اي عامل من هذه العوامل ، وقد سعينا في هذه الدراسة إلى بيان المدى الذي يمكن ان تصل اليه المعاملة الضريبية في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية للدول المضيفة ، من خلال بعض صور المعاملة في حدود هذه الدراسة



، سواء كانت سعر ضريبي او اعفاء ضريبي (الاجازة الضريبية) ، فضلا عن استخدام نظام الاحلак المعجل للأصول الثابتة وترحيل الخسائر لهذه المشروعات إلى السنوات اللاحقة بغض النظر عن عدد السنوات التي سترحل إليها الخسائر ، وقد توصلت هذه الدراسة في إطار دول المقارنة وهي كل من العراق و مصر والولايات المتحدة الأمريكية إلى ان على المشرع ان يوازن بين منح هذه الحوافز وبين الإيرادات التي من الممكن ان تفقدها الخزينة العامة للدولة بسبب هذه الحوافز ، مع استقرار بقية العوامل الأخرى ، اذ ان منح المزيد من الحوافز والتشجيعات للمشروعات الأجنبية في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني لا يؤدي إلى جذب المشروع الاجنبي للعمل في الدولة المضيفة وانما يؤدي إلى هدر المزيد من إيرادات الميزانية العامة المتأنية من الضرائب كالذي يحصل في العراق الذي يعد اقتصاده من الاقتصاديات الريعية المعتمدة على إيرادات الموارد النفطية ، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية

فاعالية الضرائب. توطين الاستثمار

Abstract

There is no doubt that the tax treatment has an impact on investment, which is to attract foreign projects to work in the host countries in the event of persistent economic, social and security factors, or alienate them from resorting to investment in these countries in the absence of any of these factors, and we sought in this study to Explain the extent to which the tax



treatment can reach in attracting foreign projects to work in the investment environment of the host countries, through some forms of treatment within the limits of this study, whether it is a tax rate or tax exemption (tax leave), as well as the use of an accelerated depreciation system for fixed assets and water. The losses of these projects are transmitted to the following years, regardless of the number of years to which the losses will be transferred, and this study has reached within the framework of the comparison countries, namely, Iraq, Egypt and the United States of America that the legislator must balance between granting these incentives and the revenues that can be. The state treasury inspects it because of these incentives, along with the stability of the rest of the other factors, as granting more incentives and encouragements to foreign projects in light of economic, social and security instability does not lead to attracting the foreign project to work in the host country, but rather leads to more waste of any Births the general budget from taxes like that is happening in Iraq, which is the economy of rentier economies dependent on the resources of oil revenues, making it vulnerable to economic fluctuations.

key words

Effectiveness. No tax breaks. Investment settlement



المقدمة

لا ريب في ان المعاملة الضريبية للمشروعات الأجنبية تحدث أثراً في الاستثمار ، لا سيما وان الاستثمار الأجنبي يرتكز على دعامتين رئيسيتين لوجوده ، وهما حاجة الدولة المضيفة لرأسمال لتنفيذ خطتها الاقتصادية ، ورغبة المشروع الأجنبي في الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح ، من خلال استثمار رأس المال في الدول المضيفة ، لذلك فان الأثر الذي تحدثه المعاملة الضريبية سوف يطال بالضرورة إحدى هاتين الركيزتين أو كلاهما^(١)، وقد تعددت صور المعاملة الضريبية للمشروعات الأجنبية التي تبنتها الدول في تشريعاتها في إطار سعيها لتوطين تلك المشروعات للعمل في بيئتها الاستثمارية، مثل إعفاء هذه المشروعات من الضريبة، او منحها سعراً تفضيلياً أسوة بالمشروعات المحلية، او من خلال تعويضها عن الخسائر التي قد تتعرض لها في بداية عمرها الإنتاجي مثل الإهلاك المعجل لأصولها او ترحيل هذه الخسائر إلى السنوات السابقة أو اللاحقة ، لذا سوف نتعرف في هذا البحث على فاعلية بعض الآليات الضريبية في توطين الاستثمار الذي اصبح احد اهم ادوات السياسة المالية التي تنتهجه الدول في تنفيذ خطتها الاقتصادية وتحقيق اهداف التنمية الشاملة التي تسعى للوصول اليها.

^(١) ليس بالضرورة ان يستفيد البلد المضيف من صور المعاملة الضريبية التي يقدمها للمشروع الاجنبي (مثل الاعفاء) لا سيما المشروعات القصيرة او متوسطة الاجل اذ قد يعمد المشروع في نهاية فترة الاعفاء إلى تغيير نشاطه للحصول على اعفاءات اخرى في اطار التهرب من دفع الضريبة. انظر: د . طالبي محمد، "اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس، (٢٠٠٧) : ص ٣١٧



أولاً: مشكلة الدراسة

لما كانت المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية من العوامل المهمة التي يبادر المشروع الاجنبي الى التفكير فيها؛ لأجل معرفة وتحديد مقدار العائدات التي سوف يجنيها من جراء الاستثمار في تلك المشروعات وفي تلك الدول، فان السؤال الذي يمثل الاشكالية التي تعالجها هذه الدراسة هو إلى اي مدى تكون فاعلية المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية مؤثرة في جذب المشروعات الاستثمارية وفقا لنظام القانوني العراقي والمقارن؟ وهل كانت الحوافز الضريبية التي تقدم للمشروعات الاجنبية كافية لإقناع المشروع الاجنبي بجلب رؤوس امواله؟ وهل نجحت الدول في تقديم معاملة تفضيلية للمشروعات الاجنبية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية؟ كل هذه التساؤلات ستحاول ايجاد الاجابة لها من خلال البحث في موضوع (فاعلية الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة)

ثانياً: أهمية الدراسة

ان البحث في موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) يكتسب اهمية كبيرة ، وخاصة في ضوء ما يشهده الاقتصاد العالمي من ازمات دعته إلى الاعتماد على الدور المهم الذي تقوم به المشروعات الاجنبية في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة ، من خلال تطوير البنية التحتية وتشغيل اليد العاملة وجلب الخبرات وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي واتجاه اغلب الدول إلى المنافسة في جلب المشروعات الاجنبية ؛ لذا يتوجب معرفة فيما اذا كانت التشريعات الضريبية قدمت الحوافز الضريبية الازمة لجذب الاستثمارات ، وخاصة في الدول التي تعاني من شحة في توفير مصادر الدخل من اجل النهوض بواقعها الاقتصادي ؟ او انها ما زالت عاجزة عن تقديم هذه الحوافز؟ لا سيما وان



مصدر الضريبة كايراد عام للخزينة لا يمثل في اغلب الدول النامية نسبة كبيرة مقارنة بالدول الصناعية، وبالتالي فان تقديم هذه الحوافز الضريبية لا يكون له ذلك التأثير الملحوظ على الناتج القومي ؛ مما يدعو المشرع الضريبي إلى ان يكون سخيا في منح هذه الحوافز، مضحيا ببعض الایرادات الضريبية للوصول إلى التوازن الاقتصادي.

ثالثاً: اهداف الدراسة

يهدف البحث في موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) إلى معالجة الاشكاليات التي قد تثيرها المعاملة الضريبية ويكون لها الاثر السيء في الاستثمار ، وكذلك فانها تهدف الى توفير المناخ المناسب لجذب المشروعات الاجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال البحث والتوصيل إلى بعض الاستنتاجات والمقررات والتي يمكن وضعها بين يدي المشرع الضريبي لصياغتها كقوانين تكون لها الاثر الجيد في جذب المشروعات الاجنبية .

رابعاً: نطاق الدراسة

لقد عمد الباحث إلى دراسة (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) في اطار نماذج محددة من النظم القانونية الاجنبية ، مقارنة بنموذج معاملة النظام القانوني العراقي لهذه المشروعات ، حيث كان نطاق بحثنا محدوداً بمصر والولايات المتحدة الامريكية، ومقارنة النظم الضريبية التي تنتهي إليها هذه الدول بالنظام الضريبي العراقي للاستفادة من تجاربها في التعامل مع هذه المشروعات ، وقد تم وقوع الاختيار على هذه النظم ؛ كونها تمتلك الخبرات المتراكمة والقوانين المتطرفة في مجال المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية ، مما يوفر للباحث فرصة عمل المقارنة والاستفادة من هذه الخبرات في تطوير



المنظومة التشريعية العراقية في المجال الضريبي بما يوفر الحوافز الضريبية التي تجذب المشروعات الأجنبية وتساهم في عملية التنمية الشاملة.

خامساً: منهجية الدراسة

لقد اعتمد الباحث في كتابته لهذا البحث على منهج البحث الاستقرائي والمنهج الوصفي وذلك من خلال جمع المعلومات المتوفرة عن المعاملة الضريبية للمشروعات الأجنبية في المصادر المتفرقة واعادة صياغتها بما يتلاءم وموضوع البحث وكذلك فقد اعتمد الباحث على المنهج المقارن من خلال قراءة القوانين المقارنة التي تتعرض للمعاملة الضريبية للمشروعات الأجنبية وتحليلها ومقارنتها بالقوانين العراقية لاجل التوصل إلى افضل النتائج والتوصيات التي من الممكن ان تساهم في جذب المشروعات الأجنبية لمزاولة نشاطها والاستثمار في البيئة العراقية.

سادساً: هيكلية الدراسة

لقد عمد الباحث إلى دراسة موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / العراق انموذجا) ، من خلال وضعه خطة تتكون من مقدمة و مباحثين وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه في هذا الموضوع . حيث تناول في المبحث الاول فاعلية الاعفاء والسعر الضريبي في توطين الاستثمار وخصص المبحث الثاني لدراسة فاعلية الاحلاك المعجل و خصم وترحيل الخسائر في توطين الاستثمار.



I.المبحث الاول

فاعالية الاعفاء والسعر الضريبي في توطين الاستثمار

يؤثر النظام الضريبي في توجيهه الاستثمار ونمو بعض القطاعات الانتاجية او قصورها^(٢)، وتسعى المشروعات الأجنبية إلى تحقيق جملة من الأهداف، من خلال استثمار رؤوس أموالها لدى الدول المضيفة ، إلا إن تحقيق الربح يعد الهدف الرئيس لهذه المشروعات من بين جملة أهدافها^(٣) ، ولأجل التعرف على الأثر الذي تحدثه المعاملة الضريبية في الاستثمار وفقاً لتشريعات الدول المقارنة ، ينبغي أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص الأول لفاعالية الاعفاء الضريبي في توطين الاستثمار وفقاً ل التشريعات المقارنة ونخصص الثاني لفاعالية السعر الضريبي في توطين الاستثمار وفقاً ل التشريعات المقارنة وذلك على النحو الآتي :

I.أ.المطلب الاول

فاعالية الاعفاء الضريبي في توطين الاستثمار

ان الاعفاء الضريبي ينتج عنه اثر ايجابي في تحقيق ارباح المشروعات الاجنبية في استثماراتها قصيرة الاجل والتي تحصل على ارباحها خلال فترة قصيرة نسبياً ، حيث تحقق مستويات عالية من الارباح في السنوات الاولى من حياة المشروع^(٤) ، وسوف نتعرف على فاعالية هذه الآلية الضريبية في التشريعات المقارنة وفقاً للاتي:

(٢) يوسف شباط ، المالية العامة والتشريع المالي ، الجزء الاول ، (دمشق: منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٢ ، -٢٠٠٣)، ص ٣٣٠.

(٣) د. هاشم رمضان الجزائري، وليد خالد عطية و حسين عبد القادر معروف، "حوافز وضمانات الاستثمار في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية" ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٣، المجلد السادس، (٢٠٠٩): ص ٤٧ .

(٤) محمود نمر توفيق، "اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الابادات الضريبية في قطاع غزة" ، (رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٠)، ص ٢٣ .



فقد منح المشرع العراقي المشروعات الاجنبية الراغبة في العمل في البيئة الاستثمارية العراقية العديد من الاعفاءات من الضرائب والرسوم ، كونها تشكل اهتماماً بالغ لدى المشروعات الاجنبية لتحديد مقدار ما تتحققه من دخل صافي معفى من الضريبة، يعزز رصيدها من الارباح التي تبحث عنها، وقد يظهر اثر الاعفاء الضريبي للمشروع الاجنبي من خلال اعفاء تكاليف انتاج السلع والخدمات التي يقدمها المشروع الاجنبي ، او من خلال زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الاجنبية في تحقيق الارباح^(٥) او طريق اعفاء هذه المشروعات من الخضوع لضريبة الدخل المتحقق عن انتقال العقار او حق التصرف فيه فقد حاول المشرع العراقي ازالته او تخفيف اثار هذه الاعباء الضريبية ، من خلال منحه للاعفاء الضريبي بحسب الانشطة الاقتصادية التي تسعى الدولة العراقية إلى تنشيطها ، حيث منحت هذه المشروعات اعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع من جميع الضرائب والرسوم الكمركية بموجب المادة (١٧/أولا) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦^(٦) ، حيث تساهم كل هذه الاعفاءات في ازالة او تخفيف اثر الضريبة على تكاليف انتاج السلع والخدمات التي يقدمها المشروع الاجنبي من خلال زيادة نسبة الارباح التي يحصل عليها كما وقد عالج المشرع العراقي الاثار السلبية لعملية فرض الضريبة على منتجات المشروعات الاجنبية المصدرة أو المستوردة التي تؤثر سلبا في عملية التنافس بين المشروعات في تحقيق الارباح التي تسعى اليها^(٧) من خلال نص المادة (٨) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠

^(٥) د. حيدر نجيب احمد، "سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية وتطبيقاتها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية (دراسة تحليلية)" ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى ، (٩/٢٠٠٩): ص ٢٣٩-٢٤٣.

^(٦) الفقرة/أولا / المادة / ١٧ من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

^(٧) د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة ،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٩)، ص ١٨٣.



لسنة ١٩٩٨ المعدل ، حيث اعفى هذه المشروعات من جميع الضرائب والرسوم^(٨) ، عدا رسوم الانتاج المفروضة على انتاج السكائر والمشروبات الكحولية^(٩)، مما قد يساهم في تشجيع المشروعات الاجنبية على زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق المحلية والدولية، وتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح التي تسعى للحصول عليها من خلال استثمار رؤوس اموالها في هذه الانشطة الاقتصادية ، كما منح المشرع الضريبي العراقي المشروعات الاجنبية العاملة في البيئة الاستثمارية العراقية اعفاء من ضريبة انتقال العقار أو حق التصرف فيه بموجب المادة (٤/٤) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٥ وكان هذه الاعفاء عن طريق خصم خمسين مليون من قيمة العقار ليحدث المشروعات الاجنبية والمحليه على حد سواء إلى الاستثمار في القطاع السكني من خلال نقله بالبيع والمقاييس والمساطحة والهبة وازالة الشيوخ وتصفية الوقف ، وقد كان لهذه الصورة من المعاملة الاثر في جذب المشروعات الاجنبية للاستثمار في القطاع السكني حيث بلغت الاستثمارات الاجنبية والعربية للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٦ ما يقدر بثلاثة وثلاثين مليار وثلاثة مائة وخمس وتسعون مليون دولار بما يشكل ما نسبته ٦٣٪ من مجموع التدفقات الاستثمارية إلى العراق^(١٠). وقد لاحظنا إن المشرع العراقي قد منح المشروعات الاجنبية العديد من الاعفاءات الضريبية ، سواء كانت هذه الضرائب مباشرة أو غير مباشرة في إطار سعيه لجذبها للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية، بصرف النظر بما إذا كانت هذه المشروعات تخضع

^(٨) نشر القانون في جريدة الواقع العراقية بالعدد ٣٧٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣ ، ولم تشمل به ضريبة الدخل إلا بعد تعديله الأول بالقانون المرقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ المنصور في الواقع العراقية بالعدد ٣٧٨٥ في ١٩٩٩/٢.

^(٩) المادة ٨ من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ .

^(١٠) ستار فياض عباس، "تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥ ."

" ، (بلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية في جامعة بغداد ، ٢٠١٨) ص ٩٠ .



للضريبة وفقاً لمبدأ غير مبدأ المصدر، الذي على أساسه تم اعفاؤها من الضريبة في العراق ، في حين أن غالبية الدول المصدرة لهذه المشروعات مثل الولايات المتحدة ، تخضع هذه المشروعات للضريبة وفقاً لمبدأ الاقامة، أو مبدأ التبعية الاجتماعية (عالمية الايراد) ، أي بمعنى إن الارباح التي يحققها المشروع الاجنبي في العراق ويحصل على اعفاء هذه الارباح من الضريبة العراقية لمدة محددة فانه لا يستفاد من هذا الاعفاء؛ بقدر ما يستفاده لو كان السعر الضريبي منخفضاً والذي يستطيع خصمها عندما يخضع للضريبة في مكان اقامته أو بلده الام ؛ مما يجعل هذه الصور من صور المعاملة الضريبية غير ذات جدوى كبيرة في جذب المشروعات الاجنبية في مقابل الهدر الكبير في ايرادات الخزينة العامة من خلال الاعفاءات المنوحة لهذه المشروعات .

ولكن المشروع المصري اتجه اتجاهها مغايراً ل موقف المشرع العراقي حيث اتجه إلى انتهاج سياسة التضييق في منح الاعفاء الضريبي وما يسمى (بالضريبة الصفرية^(١)) للمشروعات الاجنبية ، اذ انه عمد إلى الغاء غالبية الاعفاءات المنوحة للمشروعات الاستثمارية بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار (رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) بعد تشرعيه لقانون ضريبة الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) على الرغم من ان هدف سياسة الاعفاءات الضريبية هو زيادة معدل الاستثمار في

^(١) تهدف الضريبة الصفرية الى منح النشاط التصديرى مزايا تفوق اعفائه من الضريبة، إذ يترتب على اعفاء الشركة المصدرة من ضريبة الدخل عدم السماح لها بخصم التكاليف والضرائب التي دفعتها على دخل التصدير، بينما يسمح نظام الضريبة الصفرية بتقديم الشركة إقرار إلى ادارة الضريبة ، يتاح لها خصم الضريبة بما يعادل مقدار الضريبة والتكاليف التي تحملتها، وهو ما يعتبر في الواقع العملي أن نظام الضريبة الصفرية هي اعانة مستترة للتصدير. انظر: د. رمضان صديق محمد، "نظريه التنسيق الضريبي ومدى امكانية تطبيقها في واقع النظم العربية" ، المعهد العربي للتخطيط مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٥ ، العدد ١ (٢٠٠٢) :صف ٢٤.



الاقتصاد القومي^(١٢)، وقد لوحظ ان الغاء هذه الاعفاءات الضريبية، لم يؤثر على تدفق المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية ، حيث بينت الاحصاءات التي قامت بها وزارة التجارة والاستثمار المصريتان بعد دخول قانون (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) حيز التنفيذ ، بان عدد المشروعات الاجنبية خلال الربع الاول من عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) مقارنة بعدد المشروعات الاجنبية في الربع الاول من عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) قد زاد بنسبة ٧٧% في الانشطة غير البترولية ، وبنسبة ٢٦% في الانشطة البترولية^(١٣)، مما يعكس عدم تاثير المشروعات الاجنبية العاملة في البيئة الاستثمارية المصرية بالغاء الاعفاءات المنوحة لها ، باستثناء الاعفاء المفروض على توزيعات الارباح المضافة إلى رأس المال الشركة الام ، حيث يتبيّن اثر هذا الاعفاء في الاستثمار من خلال التدفق في رأس المال المشروعات الاستثمارية المقامة وفقا لقانون الاستثمار رقم (٨ لسنة ١٩٩٧) على نحو كان عاماً مساعداً لنمو تلك المشروعات في خلال السنوات (٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧) إذ يتضح من البيانات ادنى أن عدد المشروعات التي توسيعت في انشطتها، وحققت زيادة رؤوس أموالها بارتفاع بتصوره مضطربة ، حيث بلغ عدد المشروعات العاملة في البيئة الاستثمارية المصرية للعام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ (٧٥٤) مشروعًا أما في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فقد ارتفع عدد هذه المشروعات إلى (٩٥٥) مشروعًا أما في العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فقد ارتفع عدد هذه المشروعات (٩٤٣) وبعد دخول قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيز التنفيذ ارتفع عدد هذه المشروعات إلى (١١٨٤)

^(١٢) د. رمضان صديق، الأحكام العامة لقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، (القاهرة: دار النهضة العربية ٢٠٠٧)، ص ١١٥-١١٦.

^(١٣) د. بلال الانصاري ، دور الضرائب المباشرة في تحقيق اهداف السياسة المالية دراسة مقارنة بالنظام المالي الاسلامي ، الطبعة الاولى ، (القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية ٢٠١٧)، ص ١١٨ .



مشروع ما يبين اثر هذا النوع من الاعفاء في جذب المشروعات الاستثمارية وتنميتها^(١٤).

اما المشرع الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية فقد منح بعض الاعفاءات الضريبية المحددة للمشروعات الاجنبية ، وذلك في اطار مشروعات التأمين وتوزيع ارباح الشركات الاجنبية التابعة للشركات القابضة او الشركات الام المقيمة في الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين في مشروعات التأمين في الولايات المتحدة ما يزيد على تريليون دولار في عام ٢٠١٧ اذ بلغت الأقساط المسجلة بواسطة شركات التأمين على الحياة (٥٢٪) والأقساط المسجلة حسب شركات التأمين على الممتلكات والخسائر (٤٨٪) ، اذ يتكون التأمين ضد الخسارة في المقام الأول من التأمين على السيارات والمنازل والتأمين التجاري، وبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لهذا القطاع (خمس مائة وثمان وخمسون) مليار دولار في عام ٢٠١٧ ، اما بالنسبة لاقساط التأمين المسجلة على الخسائر والممتلكات لعام ٢٠١٨ فبلغت (ستمائة وثمان عشر) مليار دولار بنسبة (٥٠.٧٪) اما نسبة التأمين في قطاع الصحي والتأمين على الحياة فبلغت (ستمائة) مليار دولار بنسبة (٤٩.٣٪) (بمجموع ترليون ومائتين وثمان عشر مليار دولار ، مما يبين الاثر الذي احدثته صورة الاعفاء من ضريبة استهلاك اقساط التأمين في جذب رؤوس الاموال من خلال ارتفاع اقساط التأمين المسجلة على الخسائر والممتلكات من نسبة (٤٨٪) في العام ٢٠١٧ إلى نسبة (٥٠.٧٪) للعام ٢٠١٨^(١٥) ، كما واعفى قانون التخفيفات

^(١٤) التقرير السنوى لوزارة الاستثمار لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص ٢٤.

آخر دخول على الموقع <https://manshurat.org/file/20620/download?token=AwB6U1yb> بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ الساعة ٨:٣٠ مساءً

^(١٥) آخر دخول على <https://www.iii.org/fact-statistic/facts-statistics-industry-overview>! الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٨ الساعة ١٠ مساءً.



الضريبية الامريكي(TCJA) لسنة ٢٠١٧ المنشروات الاجنبية المقيمة من الخصوص للضريبة على توزيعات الارباح المتحققة في الخارج من المشروعات الاجنبية التابعة لها ، في حال استثمار هذه الارباح في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث حدد القانون الجديد بموجب القسم (٩٥٦) من قانون الضرائب الداخلية وتعليمات تنفيذ هذا القانون المرقمة (IR-2018-210, Oct. 31, 2018) إعفاء المشاركة من الضرائب على الدخل الاجنبي(حصص الارباح المستلمة) كجزء من الانتقال إلى نظام ضريبي "إفليمي" مؤقت ينتهي العمل به بحلول عام ٢٠٢٧^(١٦)، حيث حدد القانون اعفاء هذه الارباح بنسبة (١٠٠ %) بهدف القضاء على حواجز دافعي الضرائب الامريكيين لتجمیع الارباح في الخارج، ويخصم دافعو الضرائب الذين يمتلكون (١٠ %) أو أكثر من حقوق التصويت في شركة تابعة أجنبية للضريبة عن الارباح المتراكمة في الخارج منذ عام ١٩٨٦ في دخلهم لعام ٢٠١٧ ، اذ يتم فرض الضريبة على الجزء الذي يشتمل النقد او ما يعادله بمعدل (١٥.٥ %)، في حين يتم فرض ضريبة على أي الارباح المتبقية الاخرى بمعدل مخفض قدره (٨ %) في حال عودتها الى الولايات المتحدة دفعه واحدة ، اما اذا بقت تلك الارباح متراكمة في البلدان الاجنبية فانها سوف تخضع لضريبة بمقدار (١٠.٥ %) وفقا للمادة (951a) من قانون الضرائب الداخلية (IRC)^(١٧) وقد نجح قانون الضرائب في توفير فرص العمل للأمريكيين ، من خلال استثمار الارباح العائدة المغفاة من الضريبة حيث أصدر مكتب إحصاءات العمل (BLS) تقرير حالة التوظيف السنوي

^(١٦) Philipp Lieberknecht and Volker Wieland," On the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts and Jobs Act", German Council of Economic Experts, Working Paper 10/2018 ,March, 2019 ,p5.

^(١٧) Stanley I. Langbein," United States Policy and the Taxation of International Intangible Income", University of Miami Law School University of Miami School of Law Institutional Repository, inter-american law review ,Vol. 50:1 ,(2019): p53.



، وعرض العمالة القوية، وتسارع في نمو الأجر وارتفاع إجمالي التوظيف في القطاع غير الزراعي في يوليو بقدر (١٦٤٠٠٠) وظيفة ، وذلك تماشياً مع توقعات السوق (١٦٥٠٠٠)، وان متوسط وتيرة نمو الوظائف كان (١٨٧٠٠٠) وظيفة على مدى العام ٢٠١٨ و (١٦٥٠٠٠) وظيفة حتى الآن في عام ٢٠١٩ ، وهو أعلى من توقعات البنك المركزي حيث انخفضت الطلبات الجديدة للحصول على إعانات التأمين ضد البطالة من (٤١٠٠٠ إلى ٢٢٠٠٠)، وفقاً لتقارير وزارة العمل^(١٨)، مما يعني تدفق المزيد من المشروعات الاستثمارية الأجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية الأمريكية وتوفير العديد من فرص العمل.

I. بـ .المطلب الثاني

فاعلية السعر الضريبي في توطين الاستثمار

ستتناول في هذا المطلب فاعلية السعر الضريبي في الاستثمار من خلال الاسعار الضريبية التي فرضها المشرع في التشريعات المقارنة حيث يشكل السعر الضريبي حافزاً مهماً في جذب المشروعات الأجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية للبلدان المضيفة، اذ تتجه المشروعات الأجنبية باستثماراتها إلى الدول التي يكون السعر الضريبي فيها منخفضاً نسبياً؛ لأن تقليل المعدل القياسي للضريبة يخفف العبء الضريبي ويتيح الفرصة للمشروع الاجنبي للاحتفاظ بنسبة عالية من الارباح ، وهذا مؤشر من قبل الدولة على اهتمامها في اعطاء المشروع الاجنبي حرية اختيار الاستثمارات الاكثر ربحاً^(١٩) ، خاصة في الدول التي لا تفضل منح

^(١٨) <https://www.whitehouse.gov/articles/u-s-economy-added-164000-new-jobs-july-nominal-average-wages-increased-3-2-percent-past-12-months/>. اخر دخول على الرابط ٢٠١٩/١١/٥ السابعة ٧.٢٤ مساءً

^(١٩) د.عبد الله نجم الشاوي و عمار مجید كاظم ، "السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١١" ، مجلة الادارة والاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العدد ١٠١ ، (٢٠١٤) : ص ٥٢.



الاعفاءات كطريقة لجذب المشروعات الاجنبية ، إذ تعتبرها هدرا في الايرادات الضريبية في ضوء ما يعرف بمبدأ عالمية الايراد ، الذي يخضع المشروع لضريبة الدولة الام أو دولة الاقامة، بغض النظر عن مصدر تحقق الدخل ؛ وبالتالي لا يستفيد من الاعفاء الذي تمنحه الدولة المضيفة ، وقد اتجه المشرع الضريبي العراقي إلى منح المشروعات الاجنبية سعرا ضريبيا تفضيليا، اسوة بالمشروعات المحلية حيث قررت المادة (١٣/ب،ج) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل السعر المنوح لهذه المشروعات بين (٣% - ١٥%) حسب الشرائح بالنسبة للمشروعات الفردية وشركات الأشخاص ، وبنسبة (١٥%) للمشروعات التي تتمتع بالشخصية المعنية (شركات الاموال) إما بالنسبة للاسعار الضريبية المتعلقة بخضوع المشروعات الاجنبية لضريبة انتقال العقار أو حق التصرف في فقد تراوحت بين ٣% - ٦% وفقا لقيمة العقار بعد خصم الاعفاء المنوح لها بموجب (٤/٤/م) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وقد بلغت التدفقات الاستثمارية العربية في قطاع الاسكان ما قيمته واحد وعشرين مليار لالسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦ إما تدفقات الاستثمار الاجنبية في قطاع الاسكان فقد بلغت ما قيمته اثنى عشر مليار دولار خلال نفس المدة مما يبين اثر المعاملة الضريبية في جذب الاستثمار في حال استقرار العوامل السياسية. والامنية والاجتماعية التي تؤثر في الاستثمار^(٢٠) ، كما استحدثت ضريبة اعادة اعمار العراق بموجب الفقرة (١) من امر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ الصادر في ٢٠٠٣/٩/١٩ حيث حددت الفقرة ٣ من الامر رقم ٣٨ نسبة الضريبة المفروضة على البضائع المستوردة إلى العراق بنسبة ٥% من قيمة البضاعة الخاضعة للرسم وقد اشار المشرع إلى الاسباب التي دعته لتطبيق هذا التمييز في السعر الضريبي بأنه "لأجل الادارة الفاعلة للعراق المتطلبة

^(٢٠) ستار فياض عباس،المصدر السابق ،ص ٩٢.



للتمويل وبالتالي تحسين البنى التحتية العراقية وكذلك المتطلبة لرأسمال عام للاستثمار اضافة إلى الاعتراف بالدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية اقتصاد السوق الحر في العراق" ^(٢١)، وقد ظهرت اثار تطبيق هذا الامر في الاستثمار من خلال افتتاح السوق العراقي على الاسواق العالمية بسبب انخفاض التعرفة الكمركية واستيراد ما نسبته ٨٥٪ من احتياجات السوق العراق من الخارج الا انها لم تتحقق تلك أي من اهدافها سوى توفير السلع والموارد الغذائية التي تدخل في سلة غذاء الفرد العراقي، الأمر الذي يعني استنزاف أكثر من (٨٥٪) من دخل الفرد العراقي على شراء تلك السلع ^(٢٢) إلى ان تم تشريع قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ والذي الغى بموجبه قانون ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٤ وامر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ والذي تم تأجيل العمل به اكثر من مرة إلى ان اصبح نافذا في جميع المنافذ الحكومية في عام ٢٠١٥ بموجب المادة ٣٣/ب من قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٣٥٢ في ٢٠١٥/٢/١٦ ^(٢٣) ، والذي تراوحت اسعار التعرفة الكمركية فيه بنسبة مئوية من ١٪ إلى ١٠٠٪ حيث بلغت مقدار الاستيرادات للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٥) ستمائة وعشرة مليار دولار وفقا

^(٢١) امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٣٨ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠ في اذار ٢٠٠٤.

^(٢٢) عدنان فرحان الجوراني ، الآثار الاقتصادية للتعرفة الكمركية الجديدة في العراق، الحوار المتمدن ،العدد ٤٣٤٤ في ٢٠١٤/١/٢٤ منشور على الرابط

٢٠١٩/١٠/١٢ تاريخ الزيارة <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=397356&r=0> الساعة ٩.٥٠ مساءً.

^(٢٣) قبس حسن عواد البدراني ،الوجيز في قانون المالية العامة ،الطبعة الاولى ،(بيروت: منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨)، ص ٢٣٠.



لإحصائيات البنك الدولي^(٢٤)، وقد وفر المشرع العراقي للمشروع الاجنبي بهذه النسب من الاسعار الضريبية التي تعد من ادنى الاسعار الضريبية العالمية ، فرصة لتحقيق اعلى قدر من الارباح، التي يسعى اليها من خلال جذبه للاستثمار في البيئة الاستثمارية العراقية.

إما بالنسبة للمشرع المصري فقد ذهب إلى توظيف السعر الضريبي في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية ، على فرض ثبات العوامل الأخرى، من بنية تحتية وايدي عاملة واستقرار سياسي واقتصادي وامني ، حيث منح المشرع الاجنبي اسعارا ضريبية تفضيلية اسوة بالمشروع المحلي اذ نصت المادة (٨) من قانون ضريبة الدخل(رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) على نسبة ثابتة من السعر الضريبي تفرض بمقدار (٢٠٪) من الدخل الخاضع للضريبة على جميع المشروعات الاجنبية ، سواء كانت شركات اموال او شركات اشخاص او منشآت فردية والتي كانت تفرض بموجب القانون(رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١) بنسبة تقدر (٤٠٪) من الدخل الخاضع للضريبة، وان اتجاه المشرع الضريبي إلى هذا التخفيض الكبير في سعر الضريبة، الذي بلغ نسبة (٥٠٪) من السعر في القانون الملغى؛ ناتج عن رغبة المشرع الضريبي في تعويض المشروعات الاجنبية عن الاعفاءات التي كانت تمنح بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧^(٢٥) ، والتي الغيت بموجب القانون(رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) ، والتي اثبتت تقارير وزارة التجارة والاستثمار المصريتين ، عدم تاثير المشروعات بالغاً هذه الاعفاءات مما يثبت جدواً تاثير الاسعار الضريبية في جذب المشروعات الاجنبية

^(٢٤) تقرير الاستيرادات العالمية لمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٨ منشور على الرابط <https://data.wto.org/> تاريخ الزيارة ٩٢٠١٩/٥ الساعة ١٠.٣٣ مساءً.

^(٢٥) د. رمضان صديق محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .



(٢٦) ؛ ذلك انه كلما انخفض السعر الضريبي على السلعة المنتجة كلما اتجه المشروع إلى خفض سعر السلعة ، مما يزيد الطلب عليها وبالتالي زيادة الانتاج وعندما يرتفع انتاج المشروعات من السلع والخدمات، سوف يزداد الدخل الخاضع للضريبة حيث ان زيادة الانتاج تتناسب طرديا مع الدخل الخاضع للضريبة، وان اتساع الوعاء الضريبي يعود على الدولة المضيفة والمشروع الاجنبي في ذات الوقت بالفائدة ، حيث تعوض الدولة عن التخفيض في السعر الضريبي الذي فقدته نتيجة تقديمها لهذا الحافز ، ويشجع المشروع الاجنبي للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية(٢٧) ، وقد يظهر اثر السعر الضريبي في الاستثمار ، من خلال نمو تدفقات رأس المال المشروعات الاجنبية مع تطبيق القانون الضريبي الجديد في سنة (٢٠٠٥) اذ يلاحظ مدى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة (٢٠٠٤/٢٠٠٥) من اربع مليارات دولار إلى ست مليارات دولار في سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و الى احد عشر مليار دولار في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وفي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ ثلات عشر وبلغ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ما قيمته ثمان مليارات دولار اما في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ فقد بلغ سبعة مليار دولار اما عام ٢٠١١/٢٠١٠ فقد بلغ اثنان مليار دولار اما عام ٢٠١٢/٢٠١١ فقد بلغ اربع مليارات دولار وفي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ ثلاثة مليارات دولار (٢٨) ؛ مما يبين اثر السعر الضريبي في جذب الاستثمار الاجنبي للبيئة الاستثمارية المصرية في حال استقرار وثبات بقية العوامل الاخرى .

(٢٦) د. بلال الانصاري ، المصدر السابق ، ص ١١٩.

(٢٧) د. السيد عبد المولى، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية، (القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٨٩)، ص ٤١٥.

(٢٨) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ص ٢٧ تاريخ اخر زيارة

<https://mansurat.org/file/20620/download?token=AwB6U1yb> ٢٠١٩/١١/١٤



اما المشرع الامريكي فقد اصدر في العام ٢٠١٧ قانون الاصلاح الضريبي والذي يدعى ب(قانون التخفيفات الضريبية والوظائف TCJA) الصادر بموجب قانون الموازنة الاتحادية ذي الرقم (P.L.115-97) في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ الذي عدل بموجبه الاسعار الضريبية لدخول الافراد والشركات ، حيث اثار جدلا واسعا في الكونغرس الامريكي إلى ان اقر في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ ، على ان يتم العمل به اعتبارا من ٢٠١٨/١/١ ، حيث يتراوح السعر الضريبي المفروض على دخل المشاريع الفردية بنسبة تصاعدية ما بين (١٠% - ٣٥%) حسب المادة (13001-11b) اما السعر الضريبي المفروض على دخل شركات الاموال فقد حدد ب (٢١%) حسب المادة (953/D) ، ويمكن ان نلاحظ اثر خفض الاسعار الضريبية في الاستثمار في الولايات المتحدة من خلال تدفق رؤوس الاموال للعمل في المشاريع الاستثمارية الامريكية ، وعلى سبيل المثال رؤوس الاموال المتداولة من شركة ابل الامريكية والتي تبلغ اموالها المتراكمة في الخارج ب (ثلاثة) تريليون دولار، حيث قدرت ابل أن تأثيرها المباشر على الاقتصاد الأمريكي سيصل إلى أكثر من ثلاثة مائة وخمسون مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة ، و تبلغ وتيرة إنفاق آبل الحالية في الولايات المتحدة خمس وخمسون مليار دولار لعام ٢٠١٨ ، مما يؤكّد أن شركة ابل ماضية في المسار الصحيح لإنفاق مائتين وخمس وسبعين مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة ، بعد طرح مبلغ ثمان وثلاثون مليار دولار عن ضرائب الاموال العائدـة^(٢٩). كما وتبين نتائج الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي أن نمو الاستثمار الخاص الثابت للولايات المتحدة

^(٢٩) Daisuke Wakabayashi and Brian X. Chen," Apple Capitalizing on New Tax Law", Plans to Bring Billions in Cash Back to U.S. from تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٢ الساعة ٤:٣٣ مساءً <https://www.nytimes.com/2018/01/17/technology/apple-tax-bill-repatriate-cash.html>



في عام ٢٠١٨ تفوق بشكل كبير على توقعات ما قبل (TCJA) ، حيث لم يلاحظ مثل هذا النمو في الاستثمار في غيرها من الاقتصادات المتقدمة حيث أن الاستثمار في الولايات المتحدة تجاوز توقعات ما قبل (TCJA) بنسبة ٢.٢٪^(٣٠) ، أما بالنسبة للاستثمار التجاري فقد زادت نسبته بما كان متوقعاً بمقدار ٤.٧٪ أما الاستثمارات في مجال الاعمال فقد ارتفعت نسبته بمقدار ٣.٥٪ بما كان متوقعاً و بشكل عام ، فإن هذه النتائج تثبت اثر الطلب على المنتج الذي يعد المحرك الرئيسي لقرارات الاستثمار في العمل، وفي دراسة اخرى (صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥ ، على سبيل المثال) وجّد أن الأداء الضعيف للاستثمار في الأعمال التجارية في أعقاب الركود الكبير ، يعكس في المقام الأول ضعف الطلب الكلي بدلاً من العوامل الأخرى المرتبطة بالتغييرات في اللوائح أو عدم اليقين في السياسة^(٣١) ، ومما تقدم يتبيّن اثر التخفيضات الضريبية على الطلب حيث ان انخفاض السعر الضريبي يؤدي إلى انخفاض سعر المنتج والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على المنتج ؛ وبالتالي زيادة وتوسيع المشروعات الاستثمارية المنتجة ، اما رفع معدل ضريبة الشركات بشكل دائم بنسبة ١٪ إلى ٢٢٪ من شأنه أن يقلل الناتج المحلي الإجمالي الطويل الأجل بما يزيد عن ست وخمسون مليار دولار ؛ مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال بنسبة ٥٪ و انخفاض الأجور بنسبة ١٨٪^(٣٢) .

^(٣٠) Daniel Leigh, Susanna Mursula, and Suchanan Tambunlertchai, "U.S. Investment Since the Tax Cuts and Jobs Act of 2017", International Monetary Fund, IMF Working PaperWP/19/120,2019,P5.

^(٣١) Philipp Lieberknecht and Volker Wieland, "On the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts and Jobs Act", German Council of Economic Experts.

^(٣٢) Erica York," The Benefits of Cutting the Corporate Income Tax Rate", tax foundation fiscal fact no. 606 aug 2018,p.2.



II. المبحث الثاني

فاعلية الاعلاف المعجل وخصم الخسائر وترحيلها في توطين الاستثمار

يعد الاعلاف المعجل وخصم الخسائر وترحيلها من اهم الوسائل الضريبية الحديثة والمؤثرة التي يلجأ اليها المشرع الضريبي ساعياً إلى توطين المشروعات الاستثمارية للعمل في بيئته الاستثمارية وسوف نتعرف على هذين الاليتين من خلال المطالب الآتية:

II. أ. المطلب الأول

فاعلية الاعلاف المعجل في توطين الاستثمار

يعرف الإعلاف المعجل بأنه (المبلغ الذي يتم خصمته من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في مجال الانتاج بنسبة معينة) ^(٣٣)، والذي يعد أحد أنماط الإعلافات التي تؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستمر ، وتوفيق دفع الضريبة، وقد اختلفت التشريعات الضريبية في استخدام هذه الآلية في توطين المشروعات الأجنبية فقد اتجه قسم من هذه التشريعات على إطلاق اسم الاندثار^(٣٤) والذي يعرف بأنه بأنه (ذلك الجزء المستقطع من خدمات الأصل الثابت الذي يتم تحديده نتيجة عوامل داخلية ترتبط بالأصل وبطريقة استخدامه وأخرى خارجية ترتبط بعنصر الزمن واحتمالات التقادم اذ يعتبر تعويضاً كنفقة انتاجية وليس نفقة مالية او خسارة)

^(٣٣) محمد عباس بدوي و فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة الضريبية في النشاط التجاري - الصناعي - المهن غير التجارية - الثروة العقارية، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٢).

^(٣٤) مما ينبغي التوخي له ان معظم التشريعات العربية تطلق تسمية الاستهلاك لتدل على التناقص في قيمة الأصول الثابتة للمنشأة باستثناء تشريع ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ يسميه الاندثار. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، شرح قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته،(بيروت: العاتك لصناعة الكتاب ٢٠١٣)، ص ٧٨.



(٣٥)، حيث نصت المادة (٤/٨) من قانون ضريبة الدخل العراقي على تنزيل النسبة التي تقرر بنظام الاندثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ وفقاً للمادة (١/٣) من التعليمات المالية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ والجداول الملحقة بها^(٣٦)، بعدها من التكاليف التي ينبغي أن تخصم من الدخل الخاضع للضريبة للوصول إلى الدخل الصافي الذي يجب إن تفرض عليه الضريبة، وبطبيعة الحال فإن خصم هذه التكاليف سوف يعظم من نسبة الارباح التي تمثل الهدف الرئيس الذي يسعى المشروع الاجنبي في تحقيقه ، الا إن هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية غير فاعلة في جذب المشروع الاجنبي في ظل اغلب التشريعات العراقية باستثناء المشروعات العاملة في مجال استخراج النفط والغاز وفقاً لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ ، وقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ ، في ما يخص مشروعات انتاج السكائر والمشروعات الكحولية ؛ كون المشروعات الأخرى العاملة في البيئة الاستثمارية العراقية تعمل إما في إطار قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل أو في إطار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل أو القوانين الأخرى^(٣٧) التي تمنح المشروع الاجنبي اعفاء ضريبياً دائماً أو مؤقتاً وبالتالي لا يستطيع المشروع الاجنبي الاستفادة من خصم هذه التكاليف كونه معفى من اداء الضريبة ؛ مما يعني إن هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية لا تؤثر في

(٣٥) د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، "الاندثار في التشريع الضريبي العراقي دراسة مقارنة" ، مجلة الرافدين للحقوق المجلد ٨ / السنة الحادية عشر ، العدد ٢٢ ، (٢٠٠٦) : ص ٣٠٧.

(٣٦) الفقرة/٣/ المادة/ ١ من التعليمات المالية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ التي تنص (تطبق نسب الاندثار للموجودات الثابتة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية الواردة في الجداول المتخصصة من (١١-٢) الملحقة بهذه التعليمات، أما الموجودات الثابتة التي لم يرد ذكرها في الجدول المتخصص فتخضع للنسب الواردة في الجدول رقم (١) الموجودات المشتركة الملحقة بهذه التعليمات).

(٣٧) مثل قانون الاستثمار الكردستاني رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ وقانون تصفية النفط الخام وقانون بيع واستيراد المنتجات النفطية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧.



الاستثمار في غير المشروعات العاملة في مجال استخراج النفط والغاز وقانون الاستثمار الصناعي، الا بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبي .

إما بالنسبة للمشروع المصري فقد اتجه إلى معالجة الإهلاك لأصول المشروعات الأجنبية في نصوص المواد (٢٦-٢٧-٢٥) من قانون ضريبة الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥)، حيث تتعلق المادة (٢٧) بالإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية لهذه المشروعات^(٣٨) ، والتي تنص على " تخصم نسبة ٣٠% من تكلف الآلات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول. ويتم حساب أساس الإهلاك المنصوص عليه في المادة (٢٥) من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة (٣٠%) المذكورة ، ويشترط لتطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة" ، اذ يعد الإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية ، من صور المعاملة الضريبية المهمة لجذب المشروع الاجنبي للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية ، لا سيما المشروعات التي تستمرة في شراء اصول استثمارية جديدة تزيد قيمتها عن حجم الاستثمارات المطلوبة بغض الالال (٣٩)، ويرى هيكس^(٤٠) أن اسلوب الإهلاك المعجل يعد من اكثر الحوافز الضريبية جاذبية

^(٣٨) د. محمد عباس بدوي و د. علاء الدين محمد الدميري، الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، (الاسكندرية: كلية التجارة جامعة الاسكندرية ٢٠٠٦)، ص ٢١٧.

^(٣٩) د. سعيد عبد العزيز عثمان و د. شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب(سياسات -نظم -قضايا معاصرة) ، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ٤٠.

^(٤٠) باحث في كلية نافيلد ثم استاذ الاقتصاد السياسي من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٥ ، ثم عضو باحث في كلية سولوز من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧١ ، ثم بعد ذلك ساهم في عدة فروع من الاقتصاد النظري. كتب هيكس عن المال والتجارة الدولية والنمو والتقلبات، وقدم أيضاً بعض الأعمال في الاقتصاد التطبيقي، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الدول النامية". وفي عام ١٩٥٠ ، كان عضواً في لجنة توزيع الدخل في نيجيريا، وكذلك عمل أيضاً



للمستثمر الاجنبي في مجال القرارات الراسمالية ، في حالة ثبات او زيادة العائد وهاتان الحالتان هما الاكثر توقعا^(٤١)، حيث يؤدي إلى تخفيض الالتزامات الضريبية على المشروع في بداية عمره الانتاجي ، من خلال خصم قسط الاحلاك من الامدادات الخاضعة للضريبة للوصول إلى استهلاك الاصل خلال مدة اقل من مدة اهلاكه المفترضة ، وقد يصار إلى الاحلاك المعجل بطرق متعددة^(٤٢)، بحيث يستطيع المشروع الاجنبي ان يخصم كل قيمة الاصول الراسمالية من الارباح المتحققة في السنة الاولى من عمر المشروع اذا كانت كافية ، ومن ثم تعود الالتزامات الضريبية بالارتفاع في السنوات التالية ، الا ان اثر الاحلاك المعجل يمكن ملاحظته بوضوح بحسب المشروعات اذا ما كانت مشروعات نامية او منكمشة او مستقرة^(٤٣) ، فاذا ما كانت المشروعات الاجنبية مشروعات نامية يزيد

في جامايكا عام ١٩٥٤ . ينظر الشبكة الدولية الموقع <https://ar.wikipedia.org/wik> تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/٢٢ الساعة ٨.٢٠

(٤١) د. صفت عبد السلام عوض الله، الحوافر الضريبية واثرها على التنمية في مصر دارسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨ بشأن ضمانات وحوافر الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية جامعة عين شمس، العدد الأول، (٢٠٠٣): ص ١٨١.

(٤٢) تعدد طرق الاحلاك المعجل لعدة طرق منها ١- طريقة الاستهلاك الحر بحيث يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح للمستثمر باختيار عدد السنوات التي يسمح خلالها باستهلاك التكفة التاريخية للاصل اضافة إلى تحديد مقدار القسط السنوي الذي يتم خصمها من وعاء الضريبة شرط الا تزيد مجموع الاقساط على التكفة التاريخية وقد استخدما السويد هذه الطريقة عام ١٩٣٨ . ٢- طريق القسط المبدئي: ويكون بحساب قساط الاستهلاك العادي للأصول الراسمالية الجديدة مضاف إليها نسبة معينة من قيمة هذه الأصول كقسط مبدئي إلى قسط الاستهلاك العادي في السنة الاولى ويتم خصمها باعتبارها تكاليف واجبة الخصم وصولا إلى استهلاك التكفة التاريخية لهذه الأصول قبل نهاية حياتها الانتاجية . ٣-طريقة الامريكية القسط الخمسي ويكون بخصم القيمة التاريخية للأصول بالكامل من وعاء الضريبة خلال الخمس سنوات الاولى من حياته الانتاجية . ينظر : د. حيدر عبد المطلب البكاء،الحوافر الضريبية واثرها على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٢٧ ، (٢٠١٢): ص ١٦١ .

(٤٣) سعيد عبد العزيز عثمان ود. شكري رجب العشماوي، المصدر السابق ، ص ٤٠



فيها تيار الانفاق الاستثماري السنوي عن قيمة اقساط الاستهلاك الفعلية للمشروع ، وفي نفس الوقت تتزايد استثماراتها الصافية بمعدل مضطرب ، فان هذه المشروعات سوف تحصل على اكبر قدر ممكن من مزايا الاحلاك المعجل ، حيث انها لن تقوم بدفع الالتزامات الضريبية المترتبة عليها في السنوات الاخيرة من عمر الاصل الانتاجي ، والتي خصمت من ارباحها في السنوات الاولى، وسوف تستمر بدفع ضرائب اقل مما يستحق عليها مما لو كانت تستهلك اصولها في الطريقة العادلة ، حيث تظل دائما اقساط الاستهلاك المعجل اكبر من اقساط الاستهلاك العادي في اي سنة من السنوات ، وان الاثر التوسيع الناجم عن الاستهلاك المعجل وما ينجم عنه من زيادة الاوعية الضريبية سوف يكون كافيا ليس فقط لتعويض الانخفاض المبدئي في حصيلة الضريبة ، بل لزيادة تلك الحصيلة^(٤٤).

اما اذا كانت المشروعات الاجنبية مشروعات منكمشة تتجه معدلات الاستثمار فيها إلى التناقص مع مرور الزمن، بحيث يكون الاستثمار الكلي اقل من قيمة اقساط الاستهلاك الحقيقة، فان هذه المشروعات سوف تترتب عليها التزامات ضريبية في السنوات الاخيرة من عمرها الانتاجي اكبر من الالتزامات الضريبية التي كانت ستدفعها في اطار الطريقة العادلة للاهلاك ، مما يعني ان الخزينة العامة سوف تسترد الوفر الضريبي التي حصلت عليه المشروعات في بداية عمرها الانتاجي^(٤٥).

اما بالنسبة للمشروعات المستقرة التي يكون اتجاهها الانفافي الاستثماري متسم بالثبات النسبي ، اذ يتساوى حجم استثماراتها في الاصول الجديدة مع حجم

^(٤٤) حامد عبد المجيد دراز ، دراسات في السياسة المالية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤)، ص ٣٣٢.

^(٤٥) سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ، المصدر السابق ، ص ٤٤٢.



استثماراتها المطلوبة لغرض الاحلال ، وان مجموع الاقساط السنوية في اطار استخدام الاعلاف المعجل تتجه الى التعادل مع مجموع اقساط الاستهلاك العادي في السنوات الاخيرة ، وبالتالي يستقر حجم الضريبة السنوية في ظل استخدام طريقة الاعلاف المعجل عند نفس المستوى الذي كان المشروع سيتحمله في ظل طريقة القسط الثابت، ومن خلال ما تقدم يبدو ان المشروعات الاجنبية الاكثر استفادة من طريقة الاعلاف المعجل للاصول الراسمالية هي تلك المشروعات التي لها ميل إلى زيادة استثماراتها^(٤٦).

اما بالنسبة للمشروع الامريكي فقد اخضع معظم الأصول الانتاجية لنظام الاعلاف المعجل (MACRS) ، والذي يسمح بشطب الأصول بسرعة أكبر مما تستهلك وتتوقف عن إنتاج الدخل ، حيث تكون مدة اهلاك الممتلكات الملموسة المستخدمة في الأعمال عموماً على مدى ٣٠ سنة في حالة المعدات ، اما المباني السكنية (مثل المباني السكنية المعدة للإيجار) فيتم إهلاكها على مدار ٢٧ سنة ، ويتم إهلاك المباني غير السكنية على مدار ٣٩ عاماً ولا يتم إهلاك الأرض لأنها لا تبني^(٤٧) ، اضافة لمجموع اقساط الاستهلاك التي توفر دعما لعملية الاستثمار، فقد تستفيد المشروعات الاجنبية من انخفاض معدل الضريبة القانوني ، مما يعزز جزء من تكاليف الاستثمار في المعدات التي تم خصمها في السنة الأولى ، والتي تصل في بعض الأحيان حتى (١٠٠ %) وقد جاء قانون التخفيضات الضريبية والوظائف (TCJA) ليحدد مدة الاعلاف المعجل ، حيث تم تحديد مدة اهلاك المعدات التي يمكن

^(٤٦) حامد عبد المجيد دراز ، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

^(٤٧) Steve Wamhoff And Richard Phillips, "The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Breaks, Itepinstitute On Taxtacion And Economic Polyce", Report November 2018,P.11.٥.٢٥ الساعة ٢٠١٩/١١/١٤ مساعا. <https://itep.org/wp-content/uploads/111918-Depreciation-Report-Wamhoff-Phillips-1.pdf>.



خصمتها في الاستثمار في السنة الأولى بنسبة (١٠٠٪) من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ ثم الانخفاض التدريجي كل عام بعد ذلك حتى العودة إلى القواعد الدائمة في عام ٢٠٢٧^(٤٨) ، بموجب المادة (168k) من قانون خفض الضرائب والوظائف (TCJA) ، إن الفائدة التي تعود على المشروعات غير محددة بحجم الاستثمارات ، حيث يمكن أي شركة يسمى بها الأميركيون العاديون "شركة صغيرة" مسروحة لها بالفعل خصم التكاليف الكاملة للاستثمارات التي تقوم بها ، و قبل تشريع قانون (TCJA) ، سمح القسم (179) لرجال الأعمال الذين استثمروا أقل من مليوني دولار في السنة لخصم (١٠٠٪) من التكاليف التي تصل إلى (خمس مائة الف) دولار من الاستثمارات في السنة التي يتم فيها ، ويزيد القانون الجديد من هذه الحدود حتى تتمكن الشركة التي تستثمر أقل من مليونين وخمس مائة الف دولار في السنة من خصم (١٠٠٪) من مبلغ يصل إلى (مليون) دولار من الاستثمارات في السنة التي تتم فيها^(٤٩) ، وقد يبدو اثر الاهلاك المعجل في الاستثمار من خلال تقديرات لجنة الإيرادات الرسمية للكونجرس ، اللجنة المشتركة للضرائب (JCT) ، أن إجمالي الإيرادات المفقودة وفقاً للقسم (179) من قانون الإيرادات الداخلية (IRC) للمدة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢١ سيصل إلى (خمس وستون) مليار دولار في حين أن الإيرادات المفقودة بسبب انخفاض قيمة السعر القانوني للضريبة وارتفاع نسبة خصومات الأهلاك للآلات والمعدات وفقاً للمادة (168k) من قانون التخفيضات

^(٤٨) Gary Guenther, The Section 179 and Section 168(k) Expensing Allowances: Current Law and Economic Effects, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov RL31852,2018,P1-19,from <https://fas.org/sgp/crs/misc/RL31852.pdf>. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ٦:١٠ مساء.

^(٤٩) For more information, see IRS Fact Sheet 2018-09, from <https://www.irs.gov/newsroom/new-rules-and-limitations-for-depreciation-and-expensing-under-the-tax-cuts-and-jobs-act> تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ١:١٢ صباحا



الضريبية والوظائف (TCJA) خلال تلك الفترة نفسها سوف يصل إلى (مائتين وستة وستون) مليار دولار. والذي يمكن اعتباره زيادة في صافي مدخلات المشروعات الاستثمارية ^(٥٠). مما يبين اثر الاحلاك المعجل في الاستثمار ويعلم على جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية الامريكية.

II. بـ. المطلب الثاني

فاعلية خصم و ترحيل الخسائر الضريبية في توطين الاستثمار

إن أساس خصم الخسائر الذي يتعرض لها المشروع الاجنبي يرتكز إلى مبدئين ، يرتبط المبدأ الأول بقاعدة العدالة الضريبية ، التي تقضي بأنه كما يتم محاسبة المشروع على كافة مصادر دخله الخاضع للضريبة، فإن هذه العدالة تقضي أن يتم خصم الخسائر التي يتعرض لها المشروع الاجنبي من ارباحه المتحققة في النشاطات الأخرى ، أو ترحيل هذه الخسائر للسنوات السابقة أو اللاحقة ؛ لأن مخالفة هذه القاعدة ينطوي على تعسف؛ وقد يتسبب في التهرب من الضريبة ^(٥١)، إما المبدأ الثاني فإنه يرتكز إلى الناحية الاقتصادية والمحاسبية ، إذ ان المشروعات الاجنبية هي احد ادوات التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول جاهدة في سبيل جذبها للعمل في بيئتها الاستثمارية ، فعندما تتعرض إلى خسارة ما ينبغي تعويضها عن هذه الخسائر إما بخصم هذه الخسائر من ارباح ذات الوعاء الخاضع للضريبة إذا كانت تغطي هذه الخسائر ، أو بترحيلها إلى ارباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ويقصد بترحيل الخسائر (السماح للمشاريع الاستثمارية بخصم الخسارة التي تتحققها في سنة ما من

^(٥٠) Steve Wamhoff And Richard Phillips, The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Breaks,a.g.e,p12.

^(٥١) د. محمد حمدي النشار، قواعد تحديد الارباح التجارية و الصناعية، (الاسكندرية: مؤسسة المطبوعات الحديثة، بدون سنة نشر)، ص ٥٥.



ارباح سنة اخرى ،وذلك لمساعدتها على الخروج من كبوتها^(٥٢) حيث يمكن استخدام المعاملة الضريبية للخسائر ليس فقط للحد من الاثار السلبية للضريبة، بل يمكن من خلالها تشجيع الاستثمارات الخاصة وتكوين راس المال في اتجاه الانشطة الاقتصادية المرغوبة^(٥٣) ، حيث يتوقف اثر ترحيل الخسائر على المشروع الاجنبي على الاتجاه المقرر لترحيلها في التشريع الضريبي ، واذا ما كان هذا التشريع يجوز ترحيل الخسائر إلى الخلف او الامام او كليهما ، حيث يمكن للمشروع ان يعوض هذه الخسارة بالحصول على تعويضات نقدية من الخزينة إذا كان ترحيل خسائره إلى الخلف ،إذ يعد ترحيل الخسارة إلى الخلف حافزا قويا على زيادة نسبة الاستثمار الخطرة في المشروعات القائمة وحافزا ضعيفا للاستثمارات الجديدة^(٥٤).

ويتوقف اثر استخدام هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية في المشروعات الاجنبية بحسب البيئة الاستثمارية التي تمارس نشاطها فيها ، فإن استخدام نظام ترحيل الخسائر الى الخلف في الدول النامية مثلا ينتج عنه اثار سلبية وذلك لضعف الايرادات العامة في هذه الدول والتي لا تكاد تتحمل ترحيل الخسائر إلى الامام ، فضلا عن ترحيلها إلى السنوات السابقة^(٥٥) ، وقد تبني المشرع الضريبي العراقي في المادة (١١) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ معالجة خصم الخسائر وترحيلها للسنوات الخمس اللاحقة حصرا ، حيث أجاز إن تنزل الخسائر التي يتعرض لها المشروع من ارباح السنة التي تعرض فيها للخسارة إذا كانت تغطي هذه

^(٥٢) طالب برايم سليمان ، الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الاجنبي دراسة مقارنة ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠١٦) ، ص ٤٣٣ .

^(٥٣) د. سيد حسن عبدالله، "التكاليف والنفقات واجبة الخصم على الأرباح التجارية والصناعية في ضوء أحكام القانون المصري ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م مقارنة بفقه الزكاة" ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية- المجلد التاسع- العدد الأول (٢٠٠٩) : ص ١٥٦ .

^(٥٤) د. حيدر عبد المطلب البكاء، المصدر السابق، ص ١٦١ .

^(٥٥) سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ،المصدر السابق،ص ٣٧٨-٣٧٩ .



الخسارة ، والا فينبغي ترحيلها إلى السنوات الخمس التالية بشرط إن لا تتجاوز الخسارة المنزلة نصف الدخل الخاضع وان لا تنزل الخسارة الا من نفس مصدر الدخل الذي نتجت عنه ^(٥٦).

ولدى البحث في أثر هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية في الاستثمار وفقاً للتشريعات العراقية يتبين لنا إن أثر هذه الصورة يختلف من تشريع لآخر اذ إن فاعلية هذه الصورة في التأثير في الاستثمار لا تتسمج مع الاعفاء الضريبي سواء كان اعفاء دائماً أو مؤقتاً والذي كان المشرع العراقي سخياً في منحه لهذه المشروعات لجذبها للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية ، التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة جداً لاعادة البنية التحتية المهدمة في البلد، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، وان طبيعة هذه المشروعات الاستراتيجية ذات رؤوس الأموال الكبيرة تقضي بان لا تجني ارباحاً في بداية حياتها الانتاجية ، وبالتالي فهي معرضة للخسائر وعندما يمنحها المشرع العراقي اعفاءً ضريبياً فإنها سوف لن تستفيد من حافز ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة التي نص عليها المشرع العراقي في المادة (١١) في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، باستثناء المشروعات العاملة في مجال استخراج النفط والغاز بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ ، فانها سوف تستفيد من هذا الحافز ؛ كون المشرع العراقي لم يمنحها اعفاء بموجب القانون المذكور ، وهي من المشروعات الاستراتيجية الكبيرة التي لا تحقق ارباحها في بداية عمرها الانتاجي ، والتي من الممكن ان تؤثر فيها هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية لجذبها للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية، كما في عقود جولات

^(٥٦) ٣٣. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، (القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب ٢٠١١)، ص ٢١٨.



التراخيص للاستثمار في مجال استخراج النفط والغاز والتي شهدت المنافسة بين العديد من المشروعات الاجنبية الضخمة للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية^(٥٧).

وعلى سبيل المثال فقد تأسس فرع شركة (X) العراق المحدودة في محافظة بغداد بموجب شهادة التأسيس ذي العدد م.ش (٢٧٢٩) في ٢٠١٠/٨/١٥ ، والصادرة من دائرة تسجيل الشركات/ قسم الشركات الاجنبية والتي تهدف الى تطوير حقل نفط غربي القرنة بموجب شروط عقد الخدمات الفنية الموقعة مع وزارة النفط العراقية/ شركة نفط الجنوب شركة الاستكشافات النفطية في اذار ٢٠١٠ ، وقد حققت ايرادات اجمالية خاضعة للضريبة لعام ٢٠١٣ بقدر ١٠٦,٥٣٧,٤١٨,٩١٠ حيث حققت ارباح صافية خاضعة للضريبة احتياطياً لهذه السنة بقدر ٣٧,٢٨٨,٠٩٧,٠٠٠ مما ينذر بارتفاع خصم منها مبلغ قدره ٤,٩١٤,٠٠٠ عن خسائر السنوات السابقة مما ينذر بارتفاع خصم حافزاً لهذه الشركات للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية^(٥٨).

وقد عالج المشرع الضريبي المصري ترحيل خسائر المشروعات الاجنبية بموجب المادة (٢٩) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدل اذ نصت على الآتي "إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة، تخصم هذه الخسارة من أرباح السنة التالية، فإذا تبقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل سنوياً إلى السنوات التالية حتى

^(٥٧) حيث تكونت لدى وزارة النفط لائحة بأكثر من ١٢٠ شركة عالمية راغبة للدخول في جولات التراخيص بناء على اعلان الوزارة حيث تأهلت ٣٥ شركة عالمية لدخول جولات التراخيص بناء على قدرتها الفنية والمالية والقانونية والمشاريع المماثلة التي نفذتها هذه المشروعات في الدول الأخرى. ينظر: د. رحيم كاظم الشرع وعلى نعمة محمد، الاستثمارات النفطية في العراق عقود التراخيص وعقود الشراكة، (بيروت: دار السنهروري ٢٠١٨)، ص ١٥٧.

^(٥٨) زينة ميثم عبد الرحمن الطائي، "دور ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة" دراسة حالة لشركات النفط الأجنبية في العراق ()، (دبلوم علي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد ٢٠١٥)، ص ٧٧.



السنة الخامسة، ولا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة الى حساب سنة أخرى"
حيث يمكن ان تؤثر عملية ترحيل الخسارة للسنوات اللاحقة في تخفيض الربح الذي
يربط عليه الضريبة باسم المشروع في السنوات التالية للسنة التي ختم حسابها
بخسارة ^(٥٩)، مما يشكل حافزاً لهذه المشروعات للعمل في البيئة الاستثمارية
المصرية من خلال الاستفادة من هذا الحافز ، الذي يمكنها من استرداد الخسائر
الموثقة ضريبياً ، التي يتعرض لها المشروع خلال حياته الانتاجية ، ويشرط
المشروع الضريبي لترحيل الخسائر عدة شروط، ومن هذه الشروط ان تكون
الخسارة التي يراد ترحيلها هي خسارة ضريبية ، ولا تزيد مدة الترحيل عن خمسة
سنوات إلى الامام، وان يتم ترحيل الخسارة على اساس الاقدم فالحدث في حالة
تحقق خسارة لسنوات متتالية ، وعدم خصم الخسائر من صافي ارباح مصدر اخر
غير صافي ارباح النشاط التجاري والصناعي، وان لا يستفيد من ترحيل الخسارة الا
المشروع الذي ربطت الخسارة باسمه ^(٦٠).

كما استحدث المشرع الضريبي المصري مبدأ ترحيل الخسائر إلى الخلف بصورة
محدودة لأنشطة المرتبطة بعقود، لتنفيذها كالمقاولات وخدمات التشغيل للغير وفقاً
للمادة (٢١) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ^(٦١) ، مما يفرض على الادارة

^(٥٩) د. سيد حسن عبدالله ، المصدر السابق ، ص ١٥٦.

^(٦٠) د. محمد عباس بدوي و علاء الدين محمد الدميري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥.

^(٦١) المادة/ ٢١ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التي تنص " يحدد الربح المقدر للعقد خلال كل
فترة ضريبية بنسبة من الربح المقدر وفقاً للفترة السابقة تعادل نسبة ما تم تنفيذه خلال الفترة الضريبية وعلى ان
يتم تسوية ربح العقد في نهاية الفترة الضريبية التي انتهى فيها تنفيذه على اساس ايراداتاته الفعلية مخصوصاً منها
التكاليف الفعلية بعد استنزال ما سبق تقديره من ارباح فإذا انتهى حساب الفترة الضريبية التي انتهى خلالها تنفيذ
العقد بخسارة تخصم هذه الخسارة من ارباح الفترة او الفترات الضريبية المحددة تنفيذ العقد خلالها وبما لا يجاوز
ارباح العقد خلال تلك الفترة ويتم اعادة حساب الضريبة على هذا الاساس ويسترداد الممول ما سددته بزيادة منها



الضريبية ان تخصم الخسائر التي تصيب هذه المشروعات من الارباح التي حصلت عليها في السنوات السابقة^(٦٢)،

اما في التشريع الامريكي فعندما تتجاوز نفقات الشركة القابلة للخصم ايراداتها ، تحدث عادة خسارة تشغيلية صافية (NOL) ، وكانت المعاملة الضريبية لهذه الخسائر بموجب القانون السابق قبل تشريع قانون التخفيضات الضريبية ، بموجب المادة (172) من قانون الاعيرادات الداخلية ، لداعي الضرائب إعادة صافي الخسارة التشغيلية (NOL) لمدة عامين وترحيل (NOL) لمدة عشرين عاماً لتقليل الدخل الخاضع للضريبة^(٦٣)، اذ يمكن أن يولد الاسترداد الضريبي الفوري مما يعزز التدفق النقدي للمشروعات الاستثمارية، الا ان ترحيل صافي الخسائر على الإطلاق قد يكون ضاراً بشكل خاص بالمشروعات الاستراتيجية ، التي تميل إلى توليد خسارة في سنوات الانتاج المبكرة والذي تستفيد منه بشكل كبير في زيادة التدفق النقدي لقيمة الخسارة المنقولة إلى الخلف ومع ذلك ، يمكن للمشروعات الاستثمارية أن تختار بدلاً من ذلك المضي في الخسارة بأكملها إلى الأمام ، إذا كانت تتمتع بتوفر السيولة النقدية الكافية^(٦٤) ، لا سيما في اطار قانون تخفيض الضرائب والوظائف

فإذا تجاوزت الخسارة الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة يتم ترحيل باقي الخسائر إلى السنوات التالية طبقاً لأحكام المادة ٢٩ من هذه القانون"

^(٦٢) شامل سامي عواد المحمدي، "دور الحواجز الضريبية في تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة،" رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٥.

^(٦٣) Publication 536 Cat. No. 46569U, Net Operating Losses (NOLs) for Individuals, Estates, and Trusts, For use in preparing 2018 Returns, Department of the Treasury Internal Revenue Service,p1.

^(٦٤) Lee G. Zimet , Alvarez & Marsal Taxand," Limitations On Corporate Tax Attributes An Analysis Of Section 382 And Related Provisions" .May 12, 2019.pp.3-7.



الجديد حيث ، يسمح (TCJA) وفقاً القسم (13302) بأن يتم ترحيل (NOLs) إلى أجل غير مسمى ، على عكس حد العشرين عاماً في القانون السابق اي أنه لم يعد يُسمح للشركات "سحب" خسائرها إلى الخلف ، مما يعني أنها لا تستطيع ضبط الإقرارات الضريبية من السنوات السابقة ، ولا يمكن بشكل عام خصم أكثر من (٨٠ %) من الدخل الخاضع للضريبة في السنة المنولة بما لا يتجاوز مائتين وخمسون الف دولار للمشروعات الفردية خمسمائة الف دولار للشركات ، على عكس القانون السابق ، الذي يسمح بخصم ما يصل إلى (١٠٠ %) من الدخل الخاضع للضريبة^(٦٥) ، الا ان التشريع الضريبي الجديد (TCJA) يسمح فقط بإعادة ترحيل خاصة لمدة عامين إلى الخلف ، عن بعض الخسائر المتکبدة في الأعمال الزراعية ، بالنسبة للخسائر التي تنشأ في السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ ، وقد تؤثر هذه التغييرات في تحمل تكاليف التغييرات الأخرى في (TCJA) للشركات حيث قدرت اللجنة المشتركة للضرائب في الكونغرس أن التغييرات ستجمع(مائتين) مليار دولار من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧ ، اذ ان إلغاء عمليات الترحيل إلى الخلف وتحديد خصم الخسارة بنسبة (٨٠ %) وترحيل الخسائر إلى الامام لاجل غير مسمى ، سيكون له عموماً تأثير على زيادة القيمة الحالية لـاجمالي ضرائب الدخل الفيدرالية المستحقة ، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقد ، فإن الشركات التي لديها سنوات خسائر متقطعة والشركات الناشئة مع خسائر في سنواتها الأولى قد تكون في وضع اسوء مما كانت عليه في القانون السابق الذي كان

^(٦٥) Stephen Fishman." How to Deduct Business Losses and Net Operating Losses" تاريخ الزيارة ٢٢/١١/٢٠١٩ الساعة ٦:١٠ مساءً <https://www.nolo.com/legal-encyclopedia/how-deduct-business-losses-net-operating-losses.html>.



يمنحها حق ترحيل الخسائر إلى الخلف مما قد يوفر لها بعض السيولة النقدية التي تدعمها في العمل الاستثماري لا سيما في سن المشروع الانتاجي الأولى^(٦٦).

الخاتمة

بعد أن تعرضنا للبحث في موضوع (فاعالية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) تم الحديث لدينا بعض النتائج والمقترحات التي نضعها بين يدي المشرع العراقي للنظر في امكانية تبنيها في النظام الضريبي العراقي والتي سنبيّنها في النقاط الآتية:

١. ان المشرع الضريبي العراقي لم يأخذ بمبدأ عالمية الايراد الذي يخضع دخل المشروع الاجنبي المقيم للضريبة عن دخله المتحقق في كل انحاء العالم في حين ذهب كل من المشرع الضريبي المصري والامريكي إلى الاخذ بهذا المبدأ بإخضاع دخل المشروعات المقيمة في كل انحاء العالم للضريبي في بلد الاقامة.
٢. لقد استخدم المشرع الضريبي العراقي السعر الضريبي كأداة لجذب المشروعات الاجنبية للعمل في القطاعات الاستثمارية التي لا تحظى باهتمام المشرع الاجنبي حتى بلغ ١٥% وهو اقل من متوسط السعر الضريبي العالمي لهذه المشروعات الذي يبلغ ٢٢% في حين رفع سقف هذا

^(٦٦) John Owsley and John McKinley, Carry your losses (further) forward, <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2018/may/carry-forward-net-operating-losses.html>.



السعر بالنسبة للمشروعات التي تستثمر في قطاع النفط والغاز والتي تشكل مصدر اهتمام المشروعات الاستثمارية العالمية ٣٥٪.

٣. ذهب التشريع الضريبي العراقي إلى تشريع طرق محددة لإهلاك الموجودات الثابتة وعلى سبيل المثال طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص والتي تعد أكثر شيوعاً في حين ذهب كل من المشرع المصري والأمريكي إلى تشريع طريقة أخرى لإهلاك الأصول الثابتة وهي طريقة الإهلاك المعجل والتي تمنح المشروع الأجنبي حافزاً استثمارياً عن طريق السماح للمشروع بخصم نسبة إهلاك أصوله بنسب محددة في بداية عمره الانتاجي.

٤. اتجهت أغلب التشريعات الضريبية المقارنة إلى استخدام قاعدة ترحيل خسائر المشروع الأجنبي إلى السنوات اللاحقة كأداة لجذب هذه المشروعات للعمل في بيئتها الاستثمارية إلا أنها اختلفت في عدد السنوات التي ترحل إليها خسائر المشروعات فذهب المشرع العراقي والمصري إلى تحديد هذه المدة بخمس سنوات وذهب المشرع الأمريكي إلى ترحيل هذه الخسائر إلى السنوات اللاحقة بغض النظر عن عدد السنوات التي سترحل إليها الخسائر، أما بالنسبة لترحيل الخسائر إلى السنوات السابقة فقد ذهب كل من التشريع العراقي والمصري والأمريكي في التشريع الأخير الصادر لعام ٢٠١٧ بعدم امكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات السابقة باستثناء المشرع المصري الذي اجاز في حالات محددة قانوناً إلى امكانية ترحيل خسائر المشروع الأجنبي إلى السنوات اللاحقة مما يشير إلى أهمية قاعدة ترحيل الخسائر في جذب المشروعات الأجنبية لاسيما في الدول التي لا توسع في منح الاعفاءات الضريبية كحافظ لجذب المشروعات الأجنبية.

٥. من خلال الآثار الناتجة عن المعاملة الضريبية للمشروعات الأجنبية في الدول المقارنة لا يمكن الجزم بقدرة الحوافز الضريبية على جذب



المشروعات الاجنبية للعمل في المناخ الاستثماري لهذه الدول دون الاعتماد على العوامل الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية لما لها من دور في دعم الحوافز الضريبية لأجل جذب المشروعات الاستثمارية للعمل في تلك الدول.

الوصيات

من خلال ما توصلنا اليه في دراستنا من نتائج نود ان نبدي بعض المقترنات التي نعتقد ان من شأن الاخذ بها تعزيز صور المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية في التشريعات العراقية وذلك في النقاط الآتية :

١. ان الاخذ بمبدأ عالمية الايراد الذي تبنته كل من التشريعات المصرية والتركية والامريكية عند فرض الضريبة على المشروعات الاجنبية العاملة في العراق يساعد في رفد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لعملية التنمية وجدب للمشروعات الاجنبية للعمل في العراق لا سيما في ضوء السعر الضريبي المنخفض الذي يفرضه المشرع العراقي على هذه المشروعات مقارنة بالتشريعات الاجنبى ، اذ تستطيع خصم هذه الضريبة المنخفضة عند الخضوع في بلدانها الام .
٢. ترشيد استخدام الاعفاء الضريبي في التشريعات المتعددة لاسيما الاعفاءات المطلقة الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل التي قد توفر فرصاً للتجنب الضريبي خاصة بالنسبة للمشروعات التي تأخذ بلدانها بمبدأ عالمية الايراد حيث انها لا تحصل على فائدة من هذا الاعفاء كونها خاضعة للضريبة اصلاً في بلدانها الام ، وهذا ما ذهب اليه كل من المشرع الضريبي الامريكي وحتى المصري .
٣. تعديل المادة (٤/٨) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ من خلال السماح للمشروع الاجنبي باستخدام طريقة الاحلاك المعجل للأصول الثابتة



لما تتوفره هذه الطريقة من حافز استثماري للمشروع الاجنبي في سنوات عمره الانتاجي الاولى حيث بلغت نسب الاحلاك المعجل في التشريع المصري ٣٠% وفي التشريع الامريكي الجديد ١٠٠%.

٤. تعديل المادة (١١/١) من خلال السماح بترحيل خسائر المشروع الاجنبي إلى السنوات اللاحقة بغض النظر عن عدد السنوات التي سترحل إليها خسائر المشروع لتحقيق الهدف في المحافظة على رأس المال، وتشجيع المشروعات الاجنبية على المخاطرة والاستثمار ما دامت الخسارة سوف ترحل حيث سار المشروع الامريكي في قانون التخفيضات الضريبية وفرص العمل (TCJA) الصادر عام ٢٠١٧ على هذا النهج وفقاً للمادة (٢٠٣٣٠).

المصادر

أولاً: الكتب القانونية

١. يوسف شباط. المالية العامة والتشريع المالي . الجزء الاول . دمشق: منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣-٢٠٠٣.
٢. سوزي عدلي ناشد. أساسيات المالية العامة .لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩ ، ٢٠٠٩.
٣. رمضان صديق. الأحكام العامة لقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . القاهرة: دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧.
٤. بلال الانصاري .دور الضرائب المباشرة في تحقيق اهداف السياسة المالية دراسة مقارنة بالنظام المالي الاسلامي . الطبعة الاولى .القاهرة: المركز القومي لاصدارات القانونية ، ٢٠١٧.
٥. قبس حسن عواد البدراني .الوجيز في قانون المالية العامة .طبعة الاولى .بيروت: منشورات زين الحقوقية ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٨.



٦. السيد عبد المولى. المالية العامة دراسة للاقتصاد العام مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية. القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
٧. محمد عباس بدوي و فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة الضريبية في النشاط التجاري - الصناعي - المهن غير التجارية - الثروة العقارية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٤ .
٨. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، شرح قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته.بيروت: العاتك لصناعة الكتاب ، ٢٠١٣ .
٩. محمد عباس بدوي و د. علاء الدين محمد الدميري، الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . الاسكندرية: كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .
١٠. سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب(سياسات - نظم - قضايا معاصرة). الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧ .
١١. حامد عبد المجيد دراز . دراسات في السياسة المالية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤ .
١٢. محمد حمدي النشار، قواعد تحديد الارباح التجارية و الصناعية. الاسكندرية: مؤسسة المطبوعات الحديثة، بدون سنة نشر.
١٣. طالب برايم سليمان . الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الاجنبي دراسة مقارنة . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠١٦ .
١٤. طاهر الجنابي . علم المالية العامة والتشريع المالي. القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب ، ٢٠١١ .
١٥. رحيم كاظم الشرع وعلى نعمة محمد، الاستثمارات النفطية في العراق عقود التراخيص وعقود الشراكة.بيروت: دار السنہوري ، ٢٠١٨ .



ثانياً : المجلات العلمية

١. طالبي محمد."اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر." مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس، (٢٠٠٧).
٢. هاشم رمضان الجزائري، وليد خالد عطية و حسين عبد القادر معروف." حواجز وضمانات الاستثمار في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية ." مجلة العلوم الاقتصادية. العدد ٢٣، المجلد السادس، (٢٠٠٩).
٣. حيدر نجيب احمد." سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية وتطبيقاتها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية (دراسة تحليلية)." مجلة كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى . (٢٠٠٩).
٤. رمضان صديق محمد. "نظريه التنسيق الضريبي ومدى امكانية تطبيقها في واقع النظم العربية ". المعهد العربي للتخطيط مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد ٥ . العدد ١ (٢٠٠٢).
٥. عبدالله نجم الشاوي وعمار مجيد كاظم . "السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١١-٢٠٠٣". مجلة الادارة والاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . العدد ١٠١ . (٢٠١٤).
٦. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي . " الاندثار في التشريع الضريبي العراقي دراسة مقارنة." مجلة الرافدين للحقوق المجلد ٨ / السنة الحادية عشر. العدد ٢٧ . (٢٠٠٦).
٧. صفوتو عبد السلام عوض الله،" الحوافز الضريبية وآثرها على التنمية في مصر دراسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم ١ لسنة



- ١٩٩٨ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية جامعة عين شمس. العدد الأول (٢٠٠٣).
٨. حيدر عبد المطلب البكاء، الحوافز الضريبية واثرها على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٢٧ . (٢٠١٢).
٩. سيد حسن عبدالله. "التكاليف والنفقات واجبة الخصم على الأرباح التجارية والصناعية في ضوء أحكام القانون المصري ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م مقارنة بفقه الزكاة ". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية- المجلد التاسع- العدد الأول (٢٠٠٩).

ثالثا: الرسائل والاطار

١. محمود نمر توفيق. "اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الایرادات الضريبية في قطاع غزة". رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية غزة، ٢٠١٠.
٢. ستار فياض عباس." تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٤ ". دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية في جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .
٣. زينة ميثم عبد الرحمن الطائي." دور ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة(دراسة حالة لشركات النفط الأجنبية في العراق)". دبلوم عالي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .



٤. شامل سامي عواد المحمدي. "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار في الطاقة المتعددة." رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار ، ٢٠١٥.

رابعاً: المواقع الالكترونية

١. التقرير السنوي لوزارة الاستثمار لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص ٢٤.

<https://manshurat.org/file/20620/download?token=A>

٢٠١٩/١٢/١ الساعة ٨:٣٠ مساءً. تاريخ الزيارة

2. <https://www.iii.org/fact-statistic/facts-statistics->

3. [https://www.whitehouse.gov/articles/u-s-economy-](https://www.whitehouse.gov/articles/u-s-economy-added-164000-new-jobs-july-nominal-average-wages-increased-3-2-percent-past-12-months)

added-164000-new-jobs-july-nominal-average-wages-increased-3-2-percent-past-12-months/. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٥ الساعة ٧:٢٤ مساءً

٤. عدنان فرحان الجوراني "الاثار الاقتصادية للتعرفة الكمركية

الجديدة في العراق". الحوار المتمدن ، العدد ٤٣٤ في ٢٠١٤/١/٢٤

منشور على الرابط

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=3973>

٢٠١٩/١٠/١٢ الساعة ٩:٥٠ مساءً.

٥. تقرير الاستيرادات العالمية للمدة من ٢٠١٨-٢٠٠٥ منشور على

الرابط / <https://data.wto.org> تاريخ الزيارة ٩٢٠١٩/٥ الساعة

٣٣:١٠ مساءً.



٦. تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي

٢٠١٣/٢٠١٢، ص ٢٧ تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤

<https://manshurat.org/file/20620/download?token=A>

wB6U1yb

7. Daisuke Wakabayashi and Brian X. Chen." Apple Capitalizing on New Tax Law". Plans to Bring Billions in Cash Back to U.S ٢٠١٩/١١/١٢ . تاريخ الزيارة

الساعة ٤٣٣ مساعي

<https://www.nytimes.com/2018/01/17/technology/apple-tax-bill-repatriate-cash.html>

٨. الشبكة الدولية الموقعي تاريخ <https://ar.wikipedia.org/wik>

الزيارة ٢٠١٩/١٠/٢٢ الساعة ٨٠٠ مساعي

٩. Stephen Fishman." How to Deduct Business Losses and Net Operating Losses" ٢٠١٩/١١/٢٢ . تاريخ الزيارة <https://www.nolo.com/legal-encyclopedia/how-deduct-business-losses-net-operating-losses.html>. الساعة ٦١٠ مساعي

١٠. John Owsley and John McKinley. Carry your losses (further) forward, ٢٠١٩/١٠/٤ الساعة تاريخ الزيارة

٩٢٢ ص بابا

<https://www.journalofaccountancy.com/issues/2018/may/carry-forward-net-operating-losses.html>.



11. Steve Wamhoff And Richard Phillips. "The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Breaks, Itepinstitute On Taxtacion And Economic Polye". Report November 2018,. تاريخ الزيارة . ٢٠١٩/١١/١٤ <https://itep.org/wp-content/uploads/111918-Depreciation-Report-Wamhoff-Phillips-1.pdf> مساع١٥.
12. . Gary Guenther. The Section 179 and Sectio 168(k) Expensing Allowances: Current Law and Economic Effects, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov RL31852,2018,<https://fas.org/sgp/crs/misc/RL31852.pdf>. تاريخ الزيارة . ٢٠١٩/١١/١٤ مساع٦٠
13. For more information, see IRS Fact Sheet 2018-09, <https://www.irs.gov/newsroom/new-rules-and-limitations-for-depreciation-and-expensing-under-the-tax-cuts-and-jobs-act> تاريخ الزيارة . ٢٠١٩/١١/١٤ صباحا١٢

خامساً :المصادر الأجنبية

1. Philipp Lieberknecht and Volker Wieland." the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts



- and Jobs Act". German Council of Economic Experts. Working Paper 10/2018 .March, 2019 .
2. Stanley I. Langbein." United States Policy and the Taxation of International Intangible Income". University of Miami Law School University of Miami School of Law Institutional Repository. inter-american law review .Vol. 50:1 .(2019).
 3. Daniel Leigh. Susanna Mursula, and Suchanan Tambunlertchai. "U.S. Investment Since the Tax Cuts and Jobs Act of 2017". International Monetary Fund. IMF Working PaperWP/19/120,2019 .
 4. Philipp Lieberknecht and Volker Wieland. "On the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts and Jobs Act". German Council of Economic Experts.
 5. Erica York." The Benefits of Cutting the Corporate Income Tax Rate". tax foundation fiscal fact no. 606 aug 2018.,
 6. Steve Wamhoff And Richard Phillips. The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Break.
 7. Publication 536 Cat. No. 46569U, Net Operating Losses (NOLs) for Individual. Estates. and Trusts.



For use in preparing 2018 Returns. Department of the Treasury Internal Revenue Service.

8. Lee G. Zimet . Alvarez & Marsal Taxand." Limitations On Corporate Tax Attributes An Analysis Of Section 382 And Related Provisions" .May 12, 2019.

سادساً: القوانين والأوامر والتعليمات

١. قانون اصول الضرائب التركي رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ المعدل
٢. قانون ضريبة الدخل التركي رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ المعدل
٣. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل
٤. التعليمات المالية العراقية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨
٥. قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨
٦. امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٣٨ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠ في اذار ٢٠٠٤.
٧. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٨. قانون الضرائب على الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
٩. قانون ضريبة الشركات التركية رقم ٥٠٥٢ لسنة ٢٠٠٦
١٠. قانون الاستثمار الكردستاني رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦
١١. قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل
١٢. قانون ضريبة شركات النفط الأجنبية العراقي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠
١٣. قانون التعريفة الكمركية العراقي رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠
١٤. قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
١٥. قانون التحفيضات الضريبية والوظائف الامريكي لسنة ٢٠١٧



مختصرات الدراسة

الاسم العلمي	الاسم المختصر	الاسم باللغة العربية
internal Revenue Code	IRC	قانون الايرادات الداخلية الامريكي
internal Revenue Service	IRS	مصلحة الضرائب الامريكية
United State Cust	U.S.C	القانون الفدرالي الامريكي
Tax Cuts and Jobs Act	TCJA	قانون التخفيضات الضريبية والوظائف
Modified Accelerated Cost Recovery System	MACRS	نظام الاحلاك المعجل
Alternative Depreciation System	ADS	نظام الاحلاك المتناقص
General Depreciation System	GDS	نظام الاحلاك الثابت
Net Operating Loss	NOLS	نظام ترحيل الخسائر